دراسة محددات الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي باستخدام الجيل الثاني للتكامل المتزامن ومنهجية pmg–Panel ARDL خلال الفترة 2004–2019

Determinants of Financial exclusion in Arab Maghreb region using second generation Panel co-integration and pmg-ARDL approach during the period 2004-2019

سامية مطاير [1]

[1] المركز الجامعي مغنية، مخبر (LEPPESE)، sammetair@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/02 تاريخ القبول: 2022/06/11 تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر العوامل المفسرة للاستبعاد المالي من خلال إدراج عوامل عرض والطلب على الخدمات المالية في منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) باستعمال الجيل الثاني للتكامل المتزامن ونموذج pmg–Panel ARDL خلال الفترة 2004–2019. كشفت نتائج الدراسة التجريبية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات وكذا مقاطع الدراسة باستخدام اختبار westerlund (2007) وهو ما تم تأكيده من خلال نموذج متوسط المجموعة المدمجة لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع لمعطيات بانل و الذي أشار إلى وجود علاقة قوية سلبية بين كل من الدخل، البنية التحتية الرقمية، التعليم و الاستبعاد المالي، في حين وجود علاقة إيجابية بين الانتشار البنكي و الاستبعاد المالي و هذا راجع لتوسع القطاعات الموازية في المنطقة و غياب الثقافة المالية، و بذلك تشير دلائلنا التجريبية إلى أن الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي راجع إلى قصور في العرض و الطلب على الخدمات المالية معا.

الكلمات المفتاحية: استبعاد مالي، محددات الطلب، محددات العرض، تكامل متزامن، نموذج pmg–panel ARDL

تصنيف JEL: D14، G02، G20، I18

Abstract: The aim of this study is to determine the impact of factors that explaining financial exclusion which include supply and demand of Financial factors in Arab Maghreb region (Algeria, Tunisia, Morocco) using second generation panel co-integration and pmg-ARDL during the period 2004-2019. Empirical results of second generation Westerlund (2007) test revealed a long-run relationship between variables as well as cross sections. Furthermore, the same result was reaffirmed using pooled mean-group in panel ARDL model, which indicated a strong negative relationship between income, digital infrastructure, and education on financial exclusion. In contrast, we find a positive association between banking spread and Financial exclusion due to expansion parallel sector and absence of financial culture. Our findings indicate that financial exclusion in the region back to both supply and demand factors

***Keys words*: Financial exclusion, Demand determinants, Supply determinants, Panel co-integration, pmg-Panel ARDL**

***JEL classification codes*:** D14; G02;G21;I18

المؤلف المرسل: سامية مطاير ، **الإيميل**: sammetair@gmail.com

تمهيد: يعد الاستبعاد المالي من المواضيع الحديثة والتي لقيت اهتماما واسعا من قبل الباحثين وصناع القرار بالدرجة الأولى خاصة في ظل العلاقة التي تربطه بالفقر والتهميش الاجتماعي، والذي يشير مفهومه إلى عدم أو صعوبة وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة واستخدامها. تقف وراء هذه الظاهرة عوامل عدة، والمحرومون منها بوجه خاص هم الفقراء والعاملون خارج القطاعات الرسمية، والقائمة في اتساع بسبب ارتفاع مستويات الفقر وعدم استقرار المداخيل التي زادت من حدتها الأزمة الصحية العالمية.

على الرغم من أن خطر الاستبعاد المالي يبدو عالميا، إلا أن تقريرا صادرا عن البنك الدولي لسنة 2018 أوضح أن هذه المشكلة أكثر انتشارا وسط الفقراء في الاقتصاديات الناشئة، وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي.

يعد الشمول المالي اليوم هدفا رئيسيا أكثر من أي وقت مضى لحكومات عدد من البلدان النامية كسياسة طويلة المدى، بعد أن ظهرت على الصعيد العالمي العديد من التجارب الناجحة لتطبيق الشمول المالي لدول العالم لاسيما في الهند، كينيا، ورواندا. أشار التقرير الأخير لصندوق النقد العربي لسنة 2020 أن البلدان العربية على وجه التحديد تمتلك كل الإمكانيات لمكافحة الاستبعاد المالي كظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد، وكي يتسنى تحقيق هذه الغاية، يتعين على واضعي السياسات فهم الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي وحصر المجموعة الرئيسية المتأثرة بالظاهرة لإعادة إدماجها وتحقيق الشمول المالي الذي سيعزز أهداف التنمية المستدامة لتوليد فرص عمل، الحد من الفقر وعدم المساواة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب التي تقف وراء عدم الوصول المالي في منطقة المغرب العربي خلال الفترة 2004-2019؟

فرضيات الدراسة: لغرض الإجابة عن إشكاليتنا الرئيسية نضع الفرضيتين التاليتين:

- ✓ انخفاض المداخيل هو ما يحدد سلوك الأفراد في الطلب على الخدمات المالية.
- ✓ تساهم زيادة درجة الانتشار البنكي في تقليص نسب الاستبعاد المالي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية وحساسية موضوع الاستبعاد المالي الذي أضحى مجال البحث الشائع من قبل الباحثين في الاقتصاد الاجتماعي، خاصة وأن الهدف المعلن من قبل البنك الدولي والمتمثل في تحقيق الوصول المالي الشامل بحلول عام 2030 لا يزال هدفا بعيدا في ظل تصاعد وتيرة الاستبعاد المالي لا سيما في منطقة المغرب العربي هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الأدبيات تركز على الشمول المالي وآثاره الإيجابية على متغيرات التنمية المالية والاقتصادية بدل معالجة المشكلة الأساسية وهي البحث في أسباب عدم الوصول المالي وتخلف مستويات الشمول المالي والرقمي التي أقل ما يقال عنها أنها استبعاد مالي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تنامي ظاهرة الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس). وعليه سيتم التعرض إلى :

- ✓ مفهوم الاستبعاد المالي.
- ✓ تقسيم الأسباب التي تقف وراء اتساع الظاهرة إلى عوامل العرض وأخرى خاصة بالطلب.
- ✓ تحليل واقع الاستبعاد المالي في المنطقة انطلاقا من قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمية لسنة 2018
- ✓ تحديد أسباب الاستبعاد المالي في المنطقة خلال الفترة 2004-2019.

منهج الدراسة: لغرض التعمق في موضوع الاستبعاد المالي، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات الاستبعاد المالي والمنهج القياسي في دراسة محددات الاستبعاد المالي في الجزائر، المغرب وتونس، باستعمال البرنامجين Eviews.12 و Stata.17.

الدراسات السابقة: مرت الأدبيات المتعلقة بموضوع الاستبعاد المالي (الشمول المالي) عبر مرحلتين، مرحلة بناء مؤشر الشمول المالي، أما المرحلة الثانية فاهتمت بفحص أهم العوامل المؤثرة عليه ودراسة العلاقة بينه وبين الأبعاد المختلفة للتنمية المالية والاقتصادية. في هذه الورقة البحثية سنتطرق لمختلف الأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع، بغية تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على الظاهرة المدروسة كالتالي:

في دراسة لـ (Choudhury & Bagchi, 2016)أين حاول الباحثان فك لغز الاستبعاد المالي في الدول النامية من خلال تقصي أهم مصادر الاستبعاد المالي في الهند عبر توزيع استبيان على 100 شخص، وكانت من بين أهم أسباب الاستبعاد المالي: عدم استقرار الدخل، الثقافة المالية للادخار، مستويات التعليم العالي، والموقع الجغرافي، ليفتح الباحثان نقاشا واسعا حول اتجاه علاقة السببية بين المتغيرات الأربع ومستويات الاستبعاد المالي. في دراسة أخرى لـ (Oyelami et al. (2017، حيث حاول الباحثون الثلاثة من خلالها دراسة محددات الشمول المالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، باستعمال منهجية ARDL. أشارت نتائج بحثهم إلى أن كلا من الثقافة المالية، الدخل، معدلات الفائدة، والتكنولوجيا المالية من أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالي في دول العينة، ومن بين التوصيات المقترحة كانت تحسين السياسة النقدية التي من شأنها دعم الوصول لمرحلة التمويل الشامل. دراسة (Bakari, Idi, & Ibrahim, 2018) التي اختبرت محددات الشمول المالي في أكبر عشرة اقتصاديات إفريقية من حيث معدل الناتج المحلي الإجمالي: انجولا، الجزائر، مصر، كينيا، ليبيا، المغرب، جنوب إفريقيا، السودان وتونس خلال الفترة 2000-2015، كشفت النتائج أن الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول، عدد فروع البنوك، الاستقرار السياسي، معدل الفائدة، التضخم هي المحددات الرئيسية للشمول المالي، بينما كل من الدخل، ماكينات الصراف الآلي، الانفاق الحكومي لم ليكن لها أي أثر على الشمول المالي في دول العينة. و في آسيا توصلت دراسة (Tran, Nguyen, & Dung, 2019) التي اهتمت بالبحث عن المحددات الرئيسية للشمول المالي في عشرين دولة اسيوية للفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، بالاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية (REM) إلى ان الدخل المرتفع ومعرفة القراءة والكتابة من اهم محددات الشمول المالي. في السنوات الأخيرة، توصلت دراسة لمنظمة (Finance Watch,2020) أن أهم المستبعدين ماليا في الاتحاد الأوروبي هم المهاجرون الذين يجدون صعوبات في استيفاء المتطلبات القانونية كإثبات الهوية والإقامة التي تتطلبها الخدمات المالية الأساسية تحت شعار "اعرف عميلك".

1 – الإطار النظري للاستبعاد المالي:

بدأ الاهتمام بمفهوم الاستبعاد المالي "Financial Exclusion" يتزايد من قبل الباحثين بعد دراسة Kempson and Whyly (1999)، التي أعطت المفهوم الواسع للاستبعاد المالي الذي استخدم لأول مرة من قبل Leyshon and Thrift (1993)، أما الاهتمام الدولي لتخفيف مستويات الاستبعاد المالي فقد ازداد تحت مفهوم الشمول المالي و نال اهتماما واسعا من قبل عدد من البنوك المركزية، المنظمات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، مجموعة دول العشرين و العديد من الجمعيات الدولية (عريف، 2019، صفحة 198).

1-1 – مفهوم الاستبعاد المالي:

يستخدم مصطلح "الاستبعاد المالي" للدلالة على عدة أمور مختلفة، إلا أنه وفي أغلب الحالات يتم تعريفه على أنه:

– مفهوم واسع يصف الافتقار إلى الوصول لمجموعة من الخدمات المالية واستخدامها.

– الاستبعاد المالي حالة لا يتمتع فيها جميع الأشخاص بإمكانية الوصول إلى المنتجات و الخدمات المالية المناسبة، و المطلوبة من أجل إدارة أموالهم بشكل أكثر فاعلية (The National Forum of Financial Inclusion , 2008, p. 1)

– يمكن تعريف الإقصاء المالي بأنه عدم مقدرة بعض الأشخاص (طبيعيين كانوا أو معنويين) للوصول إلى منتجات و خدمات مالية مناسبة، بتكلفة منخفضة، عادلة، و آمنة من مقدمي الخدمات(Choudhury & Bagchi, 2016, p. 43) .

– أشارت (Beck, Demirguç-Kunt, & Martinez, 2005) كل من إلى أن الوصول للتمويل يختلف تماما عن استعماله، إلا أن كلاهما يشير إلى انتشار الاستبعاد المالي.

بصفة عامة، يشير الاستبعاد المالي إلى عملية يواجه فيها الأفراد صعوبات في الوصول إلى و/ أو استخدام الخدمات والمنتجات المالية في السوق المالية والتي تتلائم مع احتياجاتهم، وبذلك فهو يصف حالة فئة معينة لا تستطيع الوصول ولا استخدام المنتجات المالية المناسبة.

1–2 – مفهوم الشمول المالي: يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوفير الوصول للخدمات المالية لجميع الأفراد، لاسيما الفقراء وغيرهم من الأفراد المستبعدين اجتماعيا. ومن بين التعاريف الواردة لمفهوم الشمول المالي نجد:

– أشار Adil and Jalil(2020) أن مفهوم الشمول المالي ليس عكس الاستبعاد المالي في المعنى، بل هو أعمق من ذلك بكثير(Adil & Jalil, 2020, p. 1) .

– يشير التعريف الأخير للشمول المالي المقترح من قبل (Sarma, 2016) الذي عرفه في إطار عملية تضمن الوصول، التسهيل، الوفرة إضافة إلى استعمال الخدمات المالية الرسمية من قبل جميع الأفراد في الاقتصاد، وبذلك أعطى لهذا الأخير أبعادا مختلفة. يشير البعد الأول إلى الوصول المالي و الذي يعبر عن تركز المنافذ المالية لبنك ما، ويتمثل البعد الثاني في حجم الاستعمال للخدمات، في حين يشير البعد الثالث إلى وفرة الخدمات المالية (Sarma, 2016, p. 6).

– الشمول المالي هو العملية التي تضمن سهولة الوصول إلى النظام المالي الرسمي وتوافره واستخدامه لجميع الأعوان الاقتصاديين (Saputra & Abdul-Majid, 2018, p. 1294).

– يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات البنكية الرسمية بتكلفة معقولة لشريحة واسعة من القطاعات وكذا الفئات المحرومة و ذات الدخل المنخفض(Ozili, 2020, p. 1) .

تشترك جل التعاريف المقدمة في شيء واحد، وهو أنها تؤكد على أن كل فرد يجب أن يتمتع بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة دون تمييز.

1–3 – محددات الاستبعاد المالي: تقف مجموعة من الأسباب وراء عدم أو صعوبة الوصول للخدمات المالية الأساسية، بحيث يمكن وصف الاستبعاد المالي بأنه نتاج عاملين اثنين استبعاد من جانب العرض واستبعاد من جانب الطلب على الخدمات المالية. إن كلا العاملين مهمين في تحديد الأسباب التي تزيد من حدة الظاهرة (Osei-Assibey, 2009, p. 211) وفيما يلي سيتم التطرق لأسباب الاستبعاد المالي مع التركيز على أهمها.

1-3-1 – من جانب العرض: يشار إلى الجوانب المتعلقة بالعرض بفشل وإخفاق السوق في تسهيل عملية الوصول المالي، والتي نوجزها فيما يلي:

1-3-1-1 – المنتجات المالية غير المناسبة: أشار تقرير البنك الدولي أن توفير الخدمات المالية ينبغي أن يكون للجميع تحت شعار "دولة من أجل الجميع"، تشير هذه العبارة في طياتها أنه حتى الفقراء ومن لم يحصلوا على تعليم مناسب وحتى العملاء الأقل خبرة يمكنهم الوصول للخدمات المالية الرسمية الأساسية واستعمالها (https://blogs.worldbank.org , 2021)، خاصة وأن الخدمات والمنتجات المالية أصبحت تتسم بقدر عال من التعقيد هذا من جهة. ومن جهة أخرى، اتساع رقعة الحاجيات الضرورية للعملاء بفضل العولمة و الانفتاح على الخارج، كل هذه العوامل حتمت على المؤسسات المالية أن تكيف منتجاتها مع الواقع المتغير من خلال التنويع والابتكار الدائم حتى تلبي حاجيات أكبر شريحة من الزبائن (Adil & Jalil, 2020, p. 4).

1-3-1-2 – نقاط عرض الخدمات (درجة الانتشار): تعد انخفاض درجة انتشار الفروع البنكية (الوكالات) خاصة في المناطق النائية هاجسا يفرض الحرمان على سكان هذه المناطق، إلا أن دراسة للبنك الدولي أظهرت أنه و في ظل توفر الهياكل المالية (الفروع البنكية و أجهزة الصراف الآلي) فلا تزال هناك حواجز اجتماعية تعيق الحصول على الخدمات المالية التي يمكن لحسابات المعاملات أن تساعد على التغلب عليها، ففتح حساب عبر الهاتف المحمول يمكن أن يكون أكثر سهولة من الدخول إلى البنك، و تعد تجربة كينيا عبر إطلاقها لمنصة الM-PESA عبر تقنية الهاتف المحمول أفضل مثال ناجح لتوسيع شبكة عرض الخدمات و تسهيل عملية الوصول حتى لأصحاب المناطق النائية (مجموعة البنك الدولي، 2018، صفحة 13).

1-3-1-3 – الافتقار للبنية المالية الرقمية وتخلف أنظمة الدفع: تتيح التكنولوجيا المالية فرصا متنوعة لصالح الفئات المحرومة والمستبعدة ماليا، بحيث تتعدى المسألة في هذه الحالة القدرة على الإبداع والابتكار إلى إمكانية إتاحة شكل من أشكال التمويل المالي من خلال البدائل التمويلية للأسر والمشاريع والمؤسسات الصغيرة خاصة من خلال منصات الاقتراض الجماعي والتمويل عبر الأنترنيت وتتطلب تهيئة البنية التحتية الرقمية الاستفادة من كل مزايا التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، تخفيض التكاليف، زيادة الكفاءة والمنافسة، تضييق نطاق التضارب في المعلومات وبالتالي توسيع نطاق الوصول للخدمات المالية للفئات المحرومة (عماني، حمدوش، و كيحلي، 2020، صفحة 31) .

1-3-1-4 – التخلف التكنولوجي: من أجل ضمان توسيع نطاق الوصول المالي فلابد من تسهيل الوصول لخدمات الإنترنيت أولا، فلا وجود لتمويل رقمي في ظل سوء جودة الانترنيت وتخلف أنظمة الدفع. في هذا الصدد أشار تقرير مجموعة البنك الدولي أن نسبة انتشار الهواتف المحمولة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم، إلا أن الفجوة تبقى في الوصول لخدمات الانترنيت والقدرة على نقل البيانات التي تتم إلكترونيا، كما أن جودة هذه الأخيرة تبقى ضعيفة في بعض البلدان و قلة من يستطيعون الوصول إليها، فمن بين مليار بالغ من المستبعدين ماليا ممن يمتلكون هواتف محمولة إلا أنه يتاح فقط لـ480 مليون منهم الاتصال بالأنترنيت (مجموعة البنك الدولي، 2018، صفحة 35)، و هذا قد يكون تفسيرا آخر لسبب انخفاض معدلات استخدام الانترنيت و الهواتف المحمولة لإجراء بعض المعاملات المالية.

1-3-2 – من جانب الطلب: في نظرية الاقتصاد الجزئي، يعد السعر والدخل من أهم العوامل التي تحدد الطلب على كميات السلع والخدمات، إلا أن الطلب على المنتجات والخدمات المالية يتجاوز العوامل الاقتصادية، حيث أشارت الدراسات

الأخيرة أن كلا من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية) متساوية في الأهمية لتفسير دالة الطلب على الخدمات المالية، وفيما يلي أهم هذه العوامل:

1-3-2-1 – مستويات الدخل والفقر: يعد الدخل غير المستقر من بين أهم الأسباب المفسرة للاستبعاد المالي، إذ يؤدي كل من تدني مستويات المداخيل الفردية ناهيك عن عدم المساواة في توزيع الدخل إلى تزايد معدلات الفقر، وتعد البنوك التجارية مؤسسات ربحية هدفها الأول السعي وراء تحقيق الربح الذي يضمن لها النمو والاستمرارية، ثم بعدها تجميع المدخرات والتوسع في منح الائتمان. إن هذه الأهداف الثلاثة التي تسعى هذه المؤسسات الائتمانية لتحقيقها لا تتلاءم وطبيعة المناطق التي تشهد ارتفاعا في أعداد الفقر أو تعرف انخفاضا في مداخيل الأفراد. فالبنوك تعتبر الفئات الفقيرة بشكل خاص ومنخفضة الدخل بشكل عام زبائن من ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة وبذلك فالتعامل معهم يعرضها للمخاطرة وهو ما يجعل البنوك تفضل التعامل مع أصحاب الكفاءات الائتمانية العالية الذين يحوزون ضمانات كافية لتغطية القرض (Osei-Assibey, 2009, p. 220) .

1-3-2-2 – الثقافة المالية والمستوى التعليمي: يرتبط الإقصاء المالي في أغلب الحالات بالثقافة المالي، أي بمعرفة الأفراد بالخدمات المالية ومدى تعرفهم عليها (عندما يتم التحكم في العوامل الأخرى: الدخل وحالة العمل)، و التي تشير إلى الوعي والمعرفة بالإضافة إلى المهارة في اتخاذ قرار مالي سليم، كما يشكل فهم المنتجات والخدمات البنكية بوجه عام شرطا أساسيا لتعميمها والاستفادة منها بشكل فعال (اتحاد المصارف العربية ، 2017، صفحة 17). إضافة إلى الثقافة المالية، فالمستوى التعليمي يلعب دورا آخر في الحد من الاستبعاد المالي، فالأمية تؤدي إلى الجهل بالحقوق والتسهيلات الائتمانية المتاحة للمستهلكين وهو ما يجعل الكثير من الأفراد من الذين لم يحصلوا على التعليم يفشلون في التعامل مع الخدمات المالية، لذلك عادة ما يفضل الأفراد التعامل مع المؤسسات المالية غير الرسمية ليس فقط لسهولة الوصول إليها، ولكن لافتقارهم على المعرفة بكيفية التواصل مع المؤسسات البنكية الرسمية.

1-3-2-3 – عدم الثقة في النظام المالي: تعرف جل الدول التي تعاني من ارتفاع الفساد والمحسوبية في كل قطاعاتها خاصة الحكومية منها، من عدم أو انخفاض ثقة شعبها في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات المالية. في سنة 2015، أطلقت مجموعة البنك الدولي تقريرا حول العلاقة بين الثقة والصوت والحوافز وكانت من بين الاستنتاجات التي خرج بها التقرير أن الأداء الضعيف للمؤسسات العمومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جعل الأفراد ينظرون إلى حكوماتهم على أنها فاسدة وغير فعالة وبالتالي تعزز عزوفهم وزادت من تصورات عدم الثقة (أوزان و كولين، 2020، صفحة 19)، كما ينشأ عامل انخفاض الثقة في المنظومة المالية من عدة أسباب أخرى كتجارب سابقة فاشلة و نخص بالذكر حوادث الاختلاس في البنوك وعمليات تزوير الأموال خاصة في الدول التي تشهد أنظمتها تخلفا من حيث حماية أموال وممتلكات العملاء.

1-3-2-4 – ارتفاع تكاليف الوصول المالي: إن ارتفاع الأسعار أو تكاليف الخدمات المالية كفوائد الوساطة المالية، التكاليف المتعلقة بالحسابات البسيطة، والمصاريف الثابتة للمعاملات، بالإضافة إلى الرسوم السنوية تتجه لتجعل من المعاملات البسيطة مكلفة ولا يمكن تحملها لأغلبية البالغين في الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض. إن هذا الارتفاع في أسعار المنتجات والخدمات المالية والذي يحول في الكثير من الحالات بإبعاد فئة كبيرة ترغب في الوصول المالي هو أحد أعراض البنية التحتية والمؤسساتية المتخلفة، بالإضافة إلى الحواجز التنظيمية وانخفاض المنافسة ما بين مؤسسات تقديم الخدمات المالية.

1-3-2-5 – الاعتبارات الدينية: تعد المعيقات الدينية من بين أهم محددات الاستبعاد الطوعي خاصة وسط الفئات المسلمة، بسبب قواعد الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل الربوي في المعاملات المالية أخذا وعطاء. و أكدت دراسة Demirguc-Kunt et al (2013) هذه الفرضية، بعدما توصلوا أن المسلمين هم الأقل شريحة في امتلاك حسابات مالية أو الادخار في المؤسسات المالية الرسمية، بحيث أجاب جل المستبعدين ماليا من المسلمين أن العائق في امتلاكهم لحساب بنكي هو الجانب الديني خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، و بذلك تجد هذه الفئات نفسها مستبعدة دون أن تختار طواعية من نفسها عدم الوصول المالي(Yorulmaz, 2016, p. 134) .

1-3-2-6 – كثرة المستندات: توصلت دراسة لمنظمة (Finance Watch,2020) أن أهم المستبعدين ماليا في الاتحاد الأوروبي هم المهاجرون الذين يجدون صعوبات في استيفاء المتطلبات القانونية كإثبات الهوية و الإقامة، و بذلك تعد هذه النقطة تحديا لهذه الفئة للولوج و الاستفادة حتى من الخدمات المالية الأساسية التي تتطلب في أغلب الأحيان إثبات الهوية و الإقامة تحت شعار "اعرف عميلك"، و بذلك يعد عدم استيفاء المستندات و الوثائق الضرورية لفتح حساب مالي من بين أهم معيقات الوصول خاصة في الاقتصاديات التي تنخفض فيها مستويات التطور المالي و تعاني ضعف التكنولوجيا الرقمية.

1-4 – آثار الاستبعاد المالي: يخلف الاستبعاد المالي آثارا عميقة تضر بالاقتصاد بشكل عام والفرد بشكل خاص، فالمستويات العالية لهذا الأخير تنعكس سلبا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والتي تحول دون الوصول لتحقيق التنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي. تم تصنيف الاستبعاد المالي على أنه مشكل اجتماعي وتقع مسؤوليته على عاتق السياسة العامة (Sinclair, 2001, p. 25)، تشير الأدلة التجريبية إلى أن أهم آثار الاستبعاد المالي هي الاستبعاد الاجتماعي الذي يشير إلى حالة ديناميكية من الحرمان، بسبب محدودية فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية الناتجة عن عدم كفاية الدخل وعوامل أخرى، و يتوسع الاستبعاد الاجتماعي ضمن ثلاثة أبعاد هي الاستبعاد الاقتصادي، الاستبعاد من الخدمات الاجتماعية، والاستبعاد من الحقوق المدنية (عماني، حمدوش، و كيحلي، 2020، صفحة 28).

من بين مظاهر الاستبعاد الاقتصادي نجد الفقر، عدم استقرار المداخيل وعدم المساواة في توزيع الثروات والمداخيل بين الأفراد، وحتى عدم المساواة في الهيكل الاستهلاكي، ومن بين النظريات المفسرة لعدم المساواة نجد نظرية القروض غير التامة والتي تشير إلى أن الفقراء يعانون من نقص التمويل رغم انه من بين حقوقهم المدنية والذي يحد من مقدرتهم في حيازة حتى ممتلكات العيش الضرورية (Adewale, 2014, p. 71) . يؤثر الاستبعاد المالي على مبدأ تكافئ الفرص، إذ تفرض القيود المالية على الفقراء العيش بخيارات محدودة فترفع من عدم المساواة وبالتالي زيادة أعداد الفقر، الذي لا يمكن محاربته ونسبة كبيرة لا تزال تعمل في بيئة غير رسمية لا تضمن الوصول إلى أدوات مالية تساعدهم على بناء الثروة وتحقيق الأمن المالي المستدام (Achugamonu, 2020, p. 4)، وبذلك تعد الفئات الفقيرة والعاملون في البيئة غير الرسمية هم من يتحملون تبعات الاستبعاد المالي، فالآثار الأولى لعدم امتلاك الفرد لحساب بنكي أو بعض الخدمات الأساسية تتمثل في صعوبة الحصول على عمل بسبب دفع الأجور عن طريق التحويل الإلكتروني إلى حساب بريدي أو بنكي(Bayot, 2008a, p. 14) .

2- واقع الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي: تحليل المؤشرات الجزئية للاستبعاد المالي:

يؤثر الاستبعاد المالي على فئات عدة تحت اسم الـ "Unbanked"، وهم الفئات التي لا تستفيد من أحد أو بعض الخدمات المالية التي حددتها مجموعة البنك الدولي (1995) بأربعة خدمات واعتبرتها أساسية والتي تعبر عن "الوصول المالي"

وهي: الدفع وحسابات المعاملات، حسابات الادخار، القروض، وأخيرا خدمة التأمين (Bayot, 2008a, p. 5) كما يشير الجدول رقم 01.

الجدول رقم 1: مؤشرات الاستبعاد المالي

المؤشرات	أهم مكوناتها
استخدام الحسابات المالية	وهي كل الحسابات الجارية في المؤسسات المالية الرسمية: البنوك، البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى سواء شخصية أم تجارية، كما تحسب بعدد المعاملات (الإيداع والسحب) لكل بالغ يفوق 15 سنة.
حسابات الادخار	النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا أموالهم في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
القروض	النسبة المئوية للبالغين الذين تقدموا بطلب قروض (قصيرة، متوسطة الأجل) من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
خدمة التأمين	ويشمل التأمين على الحياة: نسبة البالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم، بالإضافة إلى التأمين على الأنشطة: ونخص بالذكر فئة التجار وأصحاب الحرف الذين يقومون بتأمين أنشطتهم.

المصدر: (جلال الدين، 2018، الصفحات 3-4)

من خلال قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمية التي تقيس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، يمكن تحليل مسار أهم مؤشرات الشمول المالي التي يلخصها الجدول رقم 02 (لن يتم تحليل مؤشر خدمة التأمين لعدم توفر البيانات)، ومقارنتها مع دول العينة حتى يتسنى معرفة موقع كل دولة من الدول المغاربية الثلاث في ظل تصنيفات هذه المؤشرات الجزئية، وتشير المعطيات المتوفرة إلى:

الجدول رقم 2: مؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي خلال الفترة 2011-2017

الدول	نسبة ملكية الحسابات المالية			نسبة الادخار			نسبة الاقتراض		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الجزائر	33.3	50.5	43	4	14	11	1	2	3
المغرب	39.1	-	29	-	-	6	3	8	9
تونس	32.2	27.4	37	-	10	18	3.5	-	3
العالم العربي	22	30	37	6	9	9	9	11	11
العالم	51	62	69	22	27	27	1	2	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (http://www.worldbank.org/globalfindex، 2018).

-فيما يخص مؤشر الحسابات المالية في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15باعتباره المؤشر الأول للتعبير عن مستويات الاستبعاد المالي (أو الشمول المالي)، وهذا طبقا لما ورد في بيان لمجموعة البنك الدولي سنة 2011، باعتماد الحسابات

المالية وحدها كأداة مرجعية ما بين المناطق والدول للدلالة على الشمول المالي(Osei-Assibey, 2009, p. 208) ، رغم الزيادة الملحوظة في نسب المؤشر في الجزائر و تونس خلال الفترة 2011-2017، حيث انتقلت النسبة من33.3% ، 32.2%سنة 2011، إلى 43% و 37%سنة 2017 في كل من الجزائر و تونس على التوالي، إلا أنها تبقى في العموم أقل بكثير من المعدل العالمي الذي بلغ 67 % سنة 2017. اما في المغرب فقد شهد المؤشر تراجعا بين الفترة 2011-2017 بنسبة 10.1%. يمكن القول أن 57%، 71%، و 63% من البالغين لا يملكون حسابات معاملات سنة 2017 في كل من الجزائر، المغرب و تونس على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في المنطقة لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن 21، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة، والأمر الذي يفسر ارتفاع معدلات الاستبعاد المالي في معظم الدول العربية.

- من خلال تحليل الجدول رقم 2، سجلت دول المغرب العربي قيما ضعيفة لمؤشر الادخار مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 27 %سنة 2017، إذ قفزت نسب أعداد المدخرين في القنوات الرسمية في الجزائر وتونس من 4% سنة 2011 إلى 14% و10% سنة 2014 على التوالي، لتواصل الارتفاع ويبلغ المؤشر 18% في تونس مقابل انخفاض بمقدار 3% في الجزائر سنة 2017 لنجد المغرب في ذيل الترتيب بمعدل أقل حتى من معدل العالم العربي. تشير هذه النسب المتدنية إلى أن أغلب المدخرات معطلة طالما أنها موجهة خارج القطاعات الرسمية رغم كل البدائل لتجاوز عقبة الادخار غير الرسمي.

- من خلال تحليل مؤشر الاقتراض، تبين أن نسب الحرمان المالي مرتفعة خاصة فيما تعلق بالحصول على الائتمان، رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي سنة 2017 مقارنة بسنتي 2014 و2011، يظهر الجدول نسبا ضعيفة ودون المستوى لدول المغرب العربي مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ 11% بين سنتي 2014 و 2017 لمؤشر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية بما فيهم الأفراد الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة أين كانت تونس والجزائر في ذيل الترتيب بنسبة 2%، و 3% سنة 2014، و 2017 على التوالي، مقارنة بالمغرب بمعدل 9% سنة 2017 أين تجاوزت المعدل العالمي. إن هذه النسب المنخفضة تشير إلى أن سلوك الاقتراض في المنطقة بشكل عام يقتصر على الاقتراض من العائلة والأصدقاء.

3 – متغيرات ونموذج الدراسة:

3-1 – متغيرات الدراسة: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تحديد أثر بعض متغيرات كل من العرض والطلب على الخدمات المالية في منطقة المغرب العربي ممثلة بثلاثة بلدان وهي الجزائر، المغرب وتونس مع إقصاء كل من ليبيا وموريتانيا بسبب صعوبة الحصول على المؤشرات الجزئية للاستبعاد المالي الذي يعد المتغير التابع في هذه الدراسة باعتبار الشمول المالي استراتيجية حديثة في بلدان العينة خلال الفترة 2004 – 2019، رغم أنها صغيرة نسبيا لتقدير بيانات بانل، إلا انها توافق الفترة التي توفرت فيها البيانات.

تم اختيار متغيرات الدراسة المعرفة في الجدول رقم 3 وفقا لما جاء في الادبيات التجريبية حول الموضوع والتي ضمت متغيرات من جهة العرض وأخرى تمثل الطلب على الخدمات المالية تم التعبير عنها وفق العلاقة التالية (نموذج الاجل الطويل):

$$Log_FEI_{it} = \alpha_{it} + \beta_{it1} ITRN_{it} + \beta_{it2} BRCS_{it} + \beta_{it3} GDPC_{it} + \beta_{it4} EDUC_{it} + \varepsilon_{it} \ldots (1)$$

بحيث، تمثل log_FEI_{it} اللوغاريتم العشري لمؤشر الاستبعاد المالي للبلد i في السنة t الذي تم التعبير عنه بعدد أجهزة الصراف الآلي (نظرا لعدم توفر بيانات عدد الحسابات المالية لفترة الدراسة الخاصة بالمغرب)، بينما تمثل كل من β_{it} و α_{it} معلمات النموذج، في حين يمثل ε_{it} الخطأ العشوائي، أما باقي متغيرات النموذج فتم تعريفها في الجدول (3).

الجدول رقم 3: متغيرات الدراسة

	الرمز	متغيرات الدراسة	تعريف المتغيرات	الإشارة
المتغير التابع	FEI	الاستبعاد المالي	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 بالغ	
متغيرات عرض الخدمات المالية	ITRN	البيئة الرقمية	عدد مستخدمي الهاتف الثابت لكل 1000 بالغ	-
	BRCS	الانتشار البنكي	عدد الفروع البنكية لكل 100000 بالغ	-
متغيرات الطلب على الخدمات المالية	GDPC	الدخل	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	-
	EDUC	التعليم	نسبة التعليم في مرحلة الثانوية	-

المصدر: من إعداد الباحثة

2-3 – منهجية الدراسة: بعد اختيار متغيرات الدراسة، تأتي مرحلة اختيار النموذج الملائم للدراسة لذلك لا بد من بعض الاختبارات والتي نوجزها فيما يلي:

✓ **اختبار تجانس معلمات النموذج (Slope homogeneity)**: اعتمدت ورقتنا البحثية في دراستها على ثلاثة دول، ورغم أنها من منطقة واحدة (دول مغاربية) إلا أن اقتصاداتها متمايزة، ولتجنب خطر الحصول على نتائج متحيزة لابد من الكشف عن تجانس معلمات الانحدار لجميع الأفراد (الدول). لهذا الغرض سنعتمد على أحد اختبارات الجيل الثاني لـ Pesaran and Yamagata (2008) ، من خلال مقارنة إحصائية Delta و Delta المصححة أين تشير معنويتهما إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض أن جميع معلمات الانحدار متجانسة.

✓ **اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية (cross sectional dependence)**: تترجم اتفاقيات التعاون في ظل العلاقات مع دول الجوار مع دولتي تونس والمغرب في الاقتصاد القياسي بمشكل الارتباط ما بين المقاطع في معطيات بانل، أين يستوجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في حال ظهورها من خلال الانتقال إلى نماذج يمكنها التعامل مع هذا المشكل. سنقوم بتعزيز دراستنا بإدراج اختبارين للكشف عن الارتباط بين المقاطع (CD Test)، أحدهما من الجيل الأول وهو اختبار Pesaran (2004) للكشف عن الارتباط القوي والآخر من الجيل الثاني Pesaran (2015) للكشف عن الارتباط الخفيف أو الضعيف، حيث أكد في ورقته البحثية أن مشكل الارتباط ما بين المقاطع العرضية يميل للاختفاء عندما تقترب كل من T وN نحو ما لا نهاية وكان يقصد في هذه الحالة العينات الضخمة، لهذا السبب يعد اختبار الجيل الثاني أكثر ملاءمة في حالة البيانات الصغيرة كدراستنا. (Majeed, Jiang, Ahmad, Khan, & Olah, 2021, p. 99)

✓ **اختبار جذر الوحدة لبانل:** تعد دراسة تكامل السلاسل الزمنية من أهم اختبارات تحديد النموذج في معطيات بانل، يعود السبب في ذلك كون الكشف عن مستويات تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البانل يخضع لمعايير محددة (صغيري، غزازي، و بولصنام، 2021، صفحة 395). بمعنى آخر، في حالة تجانس المقاطع العرضية فإنه يتم الاكتفاء باختبارات الجيل الأول (Breitung,2000، LLC,2002، IPS,2003)، أما في حالة ظهور مشكل الارتباط بين المقاطع العرضية سيتم اللجوء لاختبارات الجيل الثاني المقترحة من قبل Pesaran (2007)، أهمها هما اختبار CIPS و CADF باعتبارها أكثر قوة في تصحيح مشاكل الارتباط إضافة إلى مشكل عدم التجانس (Tugcu, 2018, pp. 257-258).

✓ **اختبار التكامل المتزامن:** يعد التعرف على إمكانية وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين المتغيرات امرا له قدره من الأهمية في اختيار الطرق الأنسب لتقدير الآثار بين المتغيرات في المدى الطويل في حالة وجوده. أشار Baltagi (2005) انه في حالة مجموعة البيانات الصغيرة، تعد اختبارات التكامل المتزامن لبانل أقوى من اختبارات التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية بأنواعها الثلاث التي تم تبنيها من قبل الدراسات التجريبية لإثبات العلاقة طويلة الاجل سواء تلك التي تعتمد على البواقي، دالة المعقولية العظمى، أو معامل تصحيح الخطأ (Tugcu, 2018, pp. 258-259).

أخذا بهذا الطرح، سنعتمد على اختبارات الجيل الثاني لـ (Westerlund,2007) لما توفره من المزايا، فضلا عن اعتمادها على معامل تصحيح الخطأ (ECM) في تقدير الاجل الطويل، بحيث قام بتطوير اختبار الكشف عن التكامل المتزامن من خلال تصميم أربعة اختبارات فرعية تعتمد على تقدير معامل تصحيح الخطأ بطريقة OLS لاختبار الفرضية الصفرية التي تشير لعدم وجود تكامل مشترك. تندرج الاختبارات الفرعية ضمن اختبارين رئيسين، تسمى الأولى (G_t, G_a) اختبارات متوسط المجموعة (group-mean statistics)، في حين تسمى الثانية (P_t, P_a) اختبارات البانل (Panel statistics) التي تقوم بتجميع المعطيات حول وحدات المقاطع العرضية لاختبار الفرضية المذكورة سابقا (Ben cheikh & Cheik, 2013, p. 2783).

✓ **تقدير علاقة الأجل الطويل و القصير باستعمال** pmg-Panel ARDL : بعد أن تم الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستبعاد المالي وباقي المتغيرات المفسرة الأخرى، سنعتمد على اختبار التكامل المشترك الذي يعتمد على نموذج متوسط المجموعة المدمجة (Pooled-mean group) كأحد نماذج بانل الديناميكي و هذا في ظل وجود مشكل الارتباط بين المقاطع العرضية، أين سيتم تقدير آثار الأجل الطويل و القصير معا.

4- عرض النتائج ومناقشتها:

4-1 – نتائج اختبارات ما قبل التقدير: نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 الذي يضم ثلاثة اختبارات كالتالي:

4-1-1 – اختبار الكشف عن الارتباط بين المقاطع: تشير نتائج الجدول أن كلا من اختبار CD Pesaran (2004) كانت معنوية بين ثلاثة متغيرات من أصل خمسة، في حين كشف اختبار الجيل الثاني لـ CD2 Pesaran (2015) عن وجود ارتباط رغم أنه ضعيف بين المقاطع بعد ان ظهر احتمال الاحصاءة CD أكبر من الصفر وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى وجود ارتباط ضعيف بين المقاطع.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار

	FEI	ITRN	BRCS	GDPC	EDUC
	F -value	F -value	F -value	F -value	F -value
اختبار الجيل الأول للارتباط بين المقاطع العرضية (Pesaran,2004)					
CD-test	6.65**	-0.62^{NS}	5.77**	1.03^{NS}	2.28**
اختبار الجيل الثاني للارتباط بين المقاطع العرضية (Pesaran, 2015)					
CD2-test	F-statistic :-0.140^{NS}				
اختبار تجانس معلمات الانحدار(Pesaran and Yamagata ,2008)					
Delta	F-statistic :0.377^{NS}				
Delta Adj.	F-statistic :0.522^{NS}				

المصدر: مخرجات برنامج Stata.17

****: ذات دلالة إحصائية عند 5%، ^{NS}: غير معنوية إحصائيا**

4-1-2 – اختبار الكشف عن تجانس معلمات الإنحدار: يتضح من خلال الجدول أعلاه، أين تم الاعتماد على اختبار Pesaran and Yamagata (2008)، أين جاءت كل من إحصاءة Delta و Delta Adjusted غير معنوية عند مستوى 5% و بذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن معلمات الانحدار متجانسة.

انطلاقا مما سبق، من خلال ما أسفرت عنه نتائج الاختبارات الموضحة في الجدول رقم 4، يمكن القول أن نموذج الدراسة يعاني من مشكل الارتباط بين المقاطع العرضية، غير ان متغيرات النموذج متجانسة.

4-2 – نتائج اختبارات جذر الوحدة لبانل: إن أول مرحلة في التعامل مع السلاسل الزمنية هي معرفة درجة تكاملها من خلال اختبارات جذر الوحدة، بعد ان تأكدنا من عدم وجود مشكل الارتباط بين المقاطع العرضية المستعملة في تقدير النموذج القياسي الخاص بدراستنا سنكتفي باستعمال ثلاثة اختبارات من الجيل الأول و هي: اختبار LLC لـ(Levin, Lin and Chu,2002) ، IPS لـ(Im, Pesaran and Shin, 2003) إضافة إلى اختبارFADF (Fisher-ADF).

الجدول رقم 5: نتائج اختبار الجيل الأول لجذر الوحدة لبيانات بانل

المتغيرات		LLC		PADF		IPS		القرار
		المستوى	ف. الاول	المستوى	ف. الاول	المستوى	ف. الاول	
FEI	القيمة الحرجة	-2.07377	-	-1.54970	-1.70799	-1.75625	-	I(0)
	الاحتمال	0.0191	-	0.0686	0.0438	0.0395	-	
ITRN	القيمة الحرجة	-0.96886	-3.96101	-1.3941	-3.10695	-1.28720	-2.98337	I(1)
	الاحتمال	0.1663	0.0000	0.0824	0.0009	0.0899	0.0014	
BRCS	القيمة الحرجة	-2.07397	-	-1.54970	-	-1.75625	-	I(0)
	الاحتمال	0.0190	-	0.0228	-	0.0395	-	
GDPC	القيمة الحرجة	-3.22569	-	-3.49504	-	-3.69122	-	I(0)
	الاحتمال	0.0006	-	0.0002	-	0.0001		
EDUC	القيمة الحرجة	-1.24985	-3.26301	0.41686	-3.37634	-0.35164	-3.34455	I(1)
	الاحتمال	0.1057	0.0006	0.3384	0.0004	0.3626	0.0004	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

ملاحظة: المعنوية عند مستوى 5%

توضح النتائج المبينة في الجدول رقم 5 أن السلاسل قيد الدراسة استقر بعضها عند المستوى و نخص بالذكر مؤشر الشمول المالي (FEI) ، مؤشر الإنتشار (BRCS) و الدخل (GDPC)، في حين أن البعض الآخر لم تستقر عند المستوى مما تطلب المرور للتفاضل الأول أين استقرت مع ارتفاع القيمة الإحصائية المحسوبة على القيم الجدولية عند مستوى احتمال 5% و هما المتغيرين معدل التعليم (EDUC) و البنية الرقمية (ITRN)، و بذلك فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) و الدرجة I(1) و عليه يمكن المرور للخطوة الموالية.

4-3 – نتائج اختبار الجيل الثاني للتكامل المتزامن: نلاحظ وجود تكامل متزامن بين سلاسل المتغيرات قيد الدراسة ضمن إحصائيتي متوسط المجموعة (group-mean statistics) وضمن إحصائيتي البانل (Panel statistics) مما يدل على

وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، الأمر الذي يجعلها تسلك نفس السلوك ولا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل.

الجدول رقم 6: نتائج اختبار الجيل الثاني للتكامل المتزامن لـ (2007) Westerlund

F –value	ITRN	BRCS	GDPC	ADCR
group-mean statistics				
Gt	-2.156	-2.393	-3.519*	-3.159
Ga	-2.156	-7.958**	-2.052	-4.026**
Panel statistics				
Pt	-4.513**	-4.825**	-3.053	-4.481**
Pa	-3.506	-9.547**	-4.773**	-5.709**

المصدر: مخرجات برنامج Stata.17

4-4 – نتائج تقدير نموذج pmg/ Panel ARDL : بعد دراسة جذر الوحدة لسلاسل البانل توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من الدرجة I(1) و I(0)، كما تم الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستبعاد المالي وباقي المتغيرات المفسرة الأخرى و عليه يمكننا استخدام نموذج pmg-Panel ARDL لـ تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعلمات الاجل الطويل و القصير معا باعتباره النموذج الأكثر املائمة في ظل تجانس معلمات النموذج.

4-4-1 – تقدير معلمات الأجل الطويل: تشير نتائج تقدير الأثر في الأجل الطويل الموضحة في الشكل رقم 1 إلى وجود علاقة بين جميع متغيرات الدراسة على المدى الطويل، ما يعني أن متغيرات الدراسة المفسرة هي محددات مهمة للاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي.

الشكل رقم 1: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
GDPC	-0.159785	0.024003	-6.656906	0.0000
ITRN	-0.055709	0.017086	-3.260438	0.0032
BRCS	0.083364	0.021153	3.941070	0.0006
EDUC	-0.030331	0.007356	-4.123475	0.0004

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

-من النتائج أعلاه، نلاحظ العلاقة العكسية بين الدخل المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و معدلات الاستبعاد المالي عند مستوى معنوية 5 %، بحيث كلما ارتفع الدخل ب1% يؤدي ذلك إلى خفض الاستبعاد المالي بمقدار 15.97%. يمكن تفسير هذه النتيجة أن عدم توفر الأموال الكافية لفتح حساب مالي أو للادخار لأفراد دول العينة إذا أخذنا بعين الاعتبار انها دول نامية، نتيجة تدني مستويات المداخيل وارتفاع أعداد الفقر الذي ينعكس أثره سلبا على مستويات

الاستهلاك والادخار بشكل خاص، لاسيما في المناطق الريفية (مناطق الظل) وهو ما يفسر عدم تعامل هذه الفئة مع البنوك والمؤسسات المالية بسبب محدودية المداخيل. فضلا عن تدني مستويات المداخيل، فإن عدم المساواة في الدخل وارتفاع أعداد الفقر كان لها دور كبير في الاستبعاد المالي، بالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر من غيرهم. من خلال الجدول أعلاه ، يمكن القول أن الدخل هو الحاجز الاول لعدم الوصول المالي، هذه النتيجة توافق ما توصلت إليه دراسة (Ndanshau & Njau, 2021).

-تؤثر البنية التحتية الرقمية التي تم التعبير عنها بعدد مستخدمي الهاتف الثابت لكل 1000 بالغ بشكل إيجابي في تقليص مستويات الاستبعاد المالي، بعد أن ظهرت معلمة المتغير سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، بحيث كلما زادت درجة تقدم البنية التحتية الرقمية بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى خفض نسب الاستبعاد المالي بمقدار5.57%. يمكن تفسير النتيجة التي تم التوصل إليها أنه و من خلال وجود تدفق عال للأنترنيت و في ظل خدمات التكنولوجيا المالية ستنجح الصيرفة عبر الأنترنيت و تصبح بديلا عن التمويل التقليدي، كما يسمح تنوع و تطور البنية الرقمية للأفراد بولوج السوق الإلكترونية التي تستبعد الوساطة بإحلال المنصات الرقمية وبالتالي يمكن اعتبار التقدم التكنولوجي أحد محددات الاستبعاد المالي، وهذا ما تم تأكيده في دراسة (Adeoye & Evans, 2016).

-بينما ترتبط درجة الانتشار البنكي التي تم التعبير عنها بعدد الفروع البنكية إيجابا بالاستبعاد المالي مع معنوية معلمة المتغير عند 5%، بحيث كلما زادت درجة الانتشار البنكي بوحدة واحدة سيؤدي ذلك لزيادة نسب الاستبعاد المالي بمقدار8.33%. يمكن تفسير النتيجة التي تم التوصل إليها والتي تبدو في الوهلة الأولى انها غير منطقية وتتعارض مع النظرية الاقتصادية ولكن قد تعود لخصوصية المنطقة أين لا يحبذ الأفراد التعامل مع المؤسسات البنكية او لا يضطرون إلى طلب المنتجات المالية بالأساس لاعتقادهم بعدم الحاجة إليها في ظل اتساع رقعة السوق الموازي لاسيما في الجزائر الذي لا يتطلب اللجوء للمعاملات الرسمية و تفضيل التعامل بالنقد السائل الذي يطغى على تعاملات الأفراد و حتى بين فئات التجار و المتعاملين الاقتصاديين هذا من جهة، و نظير التعقيدات في إجراءات المعاملات المالية ككثرة الوثائق و المستندات التي يتطلبها فتح حساب أو ملف طلب القرض التي تعود إلى الاعتماد على العنصر البشري بدل رقمنة القطاع من جهة أخرى.

- وفي الأخير، ظهر متغير التعليم بإشارة سالبة مشيرا إلى العلاقة العكسية بين التعليم والاستبعاد المالي عند مستوى معنوية 5%، بحيث أن ارتفاع معدلات التعليم بوحدة واحدة سيؤدي إلى خفض نسب الاستبعاد المالي بمقدار 3.03%، فالمستوى التعليمي الجيد يلعب دورا مهما في التأثير على الوصول المالي، اما الأمية فتؤدي إلى الجهل الذي يعمق الاستبعاد الاجتماعي، وبذلك تفشل هذه الفئات في التعامل مع الخدمات المالية بسبب الخصائص الجديدة التي اكتسبتها والتي ساهم في ظهورها كل من الاستخدام المكثف للإنترنيت وانتشار المنصات الافتراضية. هذه النتيجة توافق النتيجة التي توصل إليها كل من (Cordero & María Pedraja-Chaparro, 2020)، التي تشير أن الأفراد الحاصلون على تعليم ابتدائي أو تعليم غير رسمي بالإضافة إلى الأسر الريفية والمهاجرون هم الأكثر عرضة للاستبعاد المالي.

4-4-2 – تقدير معلمات الأجل القصير: تشير نتائج تقدير الأثر في الأجل القصير الموضحة في الشكل رقم 2 إلى وجود علاقة بين بعض متغيرات الدراسة على المدى الطويل، ما يعني أن متغيرات الدراسة المفسرة ليست محددات للاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي في الاجل القصير.

الشكل رقم 2: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

Short Run Equation

COINTEQ01	-0.526122	0.282356	-1.863326	0.0742
D(GDPC)	0.041990	0.020805	2.018249	0.0544
D(ITRN)	0.015226	0.007845	1.940914	0.0636
D(BRCS)	0.075108	0.072588	1.034725	0.3107
D(EDUC)	-0.141906	0.293733	-0.483111	0.6332
C	1.836759	0.957197	1.918894	0.0665

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

يظهر في الجدول أعلاه أن قيمة معامل التصحيح $cointEq_{-1}$ بالقيمة السالبة إذ بلغ 0.526122-، كما هو مطلوب ومتوقع وكان معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن 52.61% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل ضمن وحدة الزمن بين جميع الافراد (الدول) عدد فترات الإبطاء والتي قدرت بفترة واحدة اعتمادا على معيار(AIC،SC، HQ). من بين تمت ملاحظته هو عدم معنوية كل من الفروع البنكية وكذا مستويات التعليم وهذا منطقي فكلاهما استثمار لا يظهر أثره إلا على المدى الطويل، كما تختلف النتائج التي يشير إليها الشكل 2 بين دول العينة حسب ما كشف عنه اختبار نتائج تقدير معاملات الاجل القصير لدول العينة منفردة.

5-4 – نتائج اختبار جودة النموذج: للتأكد من جودة النموذج الذي تم تقديره وخلوه من المشاكل القياسية، سنقوم بالتأكد من ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا وهو ما يشير إليه الشكل رقم 3، بحيث يظهر احتمال إحصاءة Jareque-Bera أكبر من 0.05 وعليه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تشير أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم 3: نتائج الاختبار التشخيصي للبواقي

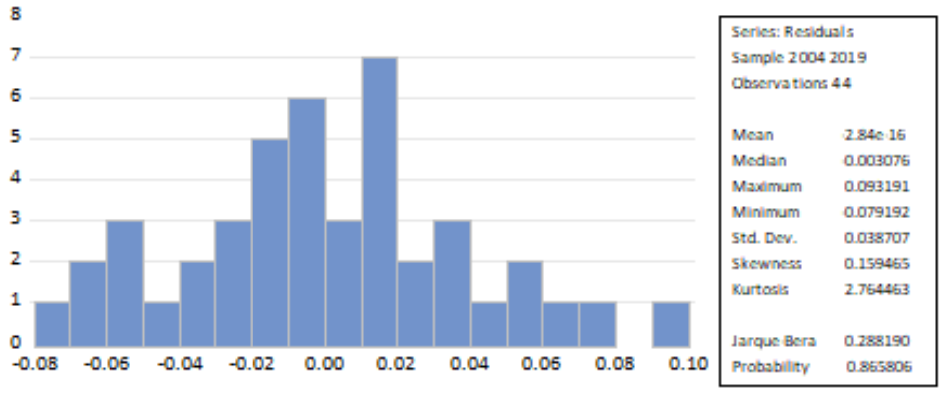

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

الخلاصة: أصبح الاستبعاد المالي أو الشمول المالي مجال البحث الشائع من قبل الباحثين في الاقتصاد الاجتماعي، ورغم أن الهدف المعلن من قبل البنك الدولي والمتمثل في تحقيق الوصول المالي الشامل بحلول عام 2030، إلا أن منطقة المغرب العربي ونخص بالذكر كلا من الجزائر، تونس والمغرب تعاني من نسب عالية من الاستبعاد المالي الذي حمل في طياته الكثير من الدلالات. من خلال هذه الدراسة التي اهتمت بتحليل مؤشرات الاستبعاد المالي وعرض وقياس عوامل عدة كانت سببا وراء عدم تحقيق الشمول المالي مست جوانب الطلب والعرض معا، توصلنا إلى:

– من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات الاستبعاد المالي أين أشارت الأرقام أن واقع الاستبعاد المالي في المنطقة المغاربية لا يزال يواصل منحاه التصاعدي، فقد بلغ معدل الاستبعاد المالي 57%، 63%، و71%سنة 2017 في كل من الجزائر، تونس والمغرب على التوالي، وهي نسب مرتفعة ولا توحي بتحقيق الشمول المالي كأحد اهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

– من خلال الدراسة القياسية التي توصلت ان أهم الأسباب وراء عدم الوصول المالي في منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) تعود إلى أسباب من جانب الطلب وأخرى خاصة بعرض الخدمات المالية بعد أن كشف اختبار الجيل الثاني لـ(2007) Westerlund عن وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة و بين المقاطع مشيرا بذلك إلى الاجل الطويل.

–يعد الدخل أهم محددات الاستبعاد المالي في دول المغرب العربي ممثلة بدول العينة، أين تساهم انخفاض المداخيل في زيادة مستويات عدم الوصول المالي نتيجة عدم توفر الأموال الكافية لفتح حساب مالي أو للادخار لاسيما في المناطق الريفية (مناطق الظل) وهو ما يفسر عدم تعامل هذه الفئة مع البنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن تدني مستويات المداخيل، فإن عدم المساواة في الدخل وارتفاع أعداد الفقر كان لها دور كبير في الاستبعاد المالي، تأتي هذه النتيجة لتؤكد صحة الفرضية المطروحة.

– يؤثر كل من التعليم وتطور البنية التحتية الرقمية إيجابا في خفض نسب الاستبعاد المالي في المنطقة في حين تساهم الفروع البنكية وزيادة درجة الانتشار البنكي في زيادة الاستبعاد المالي، رغم أن ما تم التوصل إليه يتعارض مع ما هو متعارف عليه في النظرية الاقتصادية إلا انه يعود لخصوصية المنطقة التي يشهد أفرادها ويفضلون التعامل بالنقد السائل نتيجة توسع القطاع الموازي الذي يستبعد هكذا نوع من المعاملات. تقودنا النتيجة الأخيرة لرفض الفرضية التي تشير أن زيادة التوسع البنكي يخفض نسب الاستبعاد المالي.

ولتقليص نسب الاستبعاد المالي والتوجه نحو الشمول المالي والرقمي وبناء على النتائج المتوصل إليها، تضع هذه الدراسة المقترحات التالية:

– لا تقتصر مسؤولية تحقيق الشمول المالي على المؤسسات والجمعيات، لكنها من صميم دور البنوك كجهة توفر الأموال وتدير الثروات وتشارك في صناعة الاستقرار الاقتصادي، فعلى المؤسسات المالية (مثل البنوك وغيرها) أن تقوم بدور الوسيط بين شرائح المجتمع المستبعدة والخدمات المالية، بما يفتح الباب الواسع لمكافحة البطالة والفقر.

– تطوير البنية التحتية المالية والرقمية من خلال توسيع شبكات تقديم الخدمات المالية، تطوير الخدمات البنكية الإلكترونية التي تتلائم مع احتياجات جميع الفئات، وكذلك إيجاد بدائل تمويلية جديدة تسهم في التنمية وتواكب متطلبات الأفراد.

–تعميم شبابيك الصيرفة الإسلامية (النوافذ الإسلامية)، كأحد الاستراتيجيات لتنويع الخدمات والمنتجات المالية من جهة وحتى لا يكون الدين عائقا من جهة أخرى.

-إعادة بناء الثقة في النظام المالي من خلال توفير الحماية المالية للعملاء بالحفاظ على السرية وحماية البيانات والحسابات، ناهيك عن تقديم الاستشارة، المرافقة وتقليل التكاليف والوضوح فيما يتعلق بالفرص والمخاطر المرتبطة بكل منتج أو خدمة.

- العمل على نشر وتعميم الثقافة المالية عبر تنمية المعرفة المالية لتثقيف العملاء وإعادة إدماجهم في المؤسسات المالية الرسمية خاصة الفئات الفقيرة وذات الدخل غير المستقر، إضافة إلى أصحاب المشروعات الصغيرة والناشئة بغية فهم المنتجات المالية التي أضحت تتسم بقدر عال من التعقيد، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية سليمة، لذلك تركز استراتيجيات الشمول المالي على التثقيف المالي الذي يدعم الاستدامة.

الهوامش والمراجع:

-Achugamonu, C. e. (2020). Financial inclusion, digital finance, financial intermediation and poverty reduction. *Cogent social sciences*.

-Adeoye, & Evans. (2016). Determinants Of Financial Inclusion In Africa:A Dynamic Panel Data Approach.

-Adewale, A. (2014). Financial exclusion and livelihood assets acquisition among Muslim households in Ilorin, Nigeria: A structural invariance analysis. *International journal of Economics, Management and Accounting, 22*(2).

-Adil, F., & Jalil, A. (2020). Determining financial inclusion Output of Banking Sector of Pakistan- supply-side analysis. *Economies, 8*(2).

-Bakari, Idi, & Ibrahim. (2018). Innovation Determinants Of Financial Inclusion In Top Ten African Countries: A System GMM Approach. *Marketing and Management*, 98-106. doi:http://doi.org/10.21272/mmi.2018.4-09

-Bayot, B. (2008a). Social, economical and financial consequences of financial exclusion. *Reseau Financement Alternatif*.

-Beck, T., Demirguç-Kunt, A., & Martinez, P. (2005). Reaching out: Access to and usebanking services across countries. *world bank policy*(3754).

-Ben cheikh, N., & Cheik, H. (2013). A panel cointegration analysis of the exchange rate pass-through. *Economics Bulletin, 33*(4).

-Choudhury, S., & Bagchi, M. (2016). financial esclusion-Paradox in developing countries. *journal of economics and finance (JSOR), 7*(3), 40-45.

-Cordero, J. M.-I., & María Pedraja-Chaparro, F. (2020). Financial education and student financial literacy: A cross-country analysis using PISA 2012 data. *The Social Science Journal*, 1-19.

-Finance Watch. (2020). Breaking the climate-finance doom loop: How banking prudential regulation can tackle the link between climate change and financial instability.

-http://www.worldbank.org/globalfindex. (2018). Consulté le 07 16, 2021, sur http://www.worldbank.org/globalfindex

-https://blogs.worldbank.org/ar/voices/5-ways-universal-financial-access-can-help-people-build-better-life . (12/07/2021).

-Majeed, A., Jiang, P., Ahmad, M., Khan, M. A., & Olah, J. (2021). The Impact of Foreign Direct Investment on Financial Development: New Evidence from Panel Cointegration and Causality Analysis. *Journal of Competitiveness, 13*(1), 95-112.

-Ndanshau, M. O., & Njau, F. E. (2021). Empirical Investigation into Demand-Side Determinants of Financial Inclusion in Tanzania. *African Journal of Economic Review, 9*, 172-190.

-Osei-Assibey, E. (2009). Financial exclusion: what drives supply and demand for basic financial services in Ghana? *savings and development*.

-Ozili, P. (2020). Theories of financial inclusion. (No.101810, Éd.) *MPRA paper*.

-Saputra, H., & Abdul-Majid, M. (2020). Financial inclusion and bank efficiency. *In Proceedings of the 1st Unimed International Conference on Economics Education and Social Science*, (pp. 1294-1300). doi:DOI: 10.5220/0009510712941300

-Sarma, M. (2016). Financial Inclusion in Asia. *(S. G. Kikuchi, Éd.) London, Macmillan, UK*. doi:doi: 10.1057/978-1-137-58337-6

-Sinclair, S. (2001). Financial exclusion: An introductory survey centre for research into socially inclusive services. (H. W. university, Éd.) *Edinburgh college of Art*.

-The National Forum of Financial Inclusion . (2008). In breif : Financial inclusion. *Resolusion foundation*.

-Tran, T. T., Nguyen, N. D., & Dung, T. S. (2019). DETERMINANTS OF FINANCIAL INCLUSION: COMPARATIVE. *Asian Economic and Financial Review, 9*, 1107-1123. doi:doi:10.18488/journal.aefr.2019.910.1107.1123

-Tugcu, T. (2018). Chapter 8: Panel Data Analysis in the Energy-Growth Nexus (EGN). *The Economics and Econometrics of the Energy-Growth Nexus.* Turky: Elsevier Inc. Récupéré sur http://dx.doi.org/10.1016/B978-0-12-812746-9.00008-0

-Yorulmaz, R. (2016). Essays on global financial inclusion.

-اتحاد المصارف العربية .(2017) . الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي.

-اتحاد المصارف العربية ,2017) .أكتوبر .(الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي.

-أوزان, ر &., كولين, ف .(2020) .مؤشر الثقة في المؤسسات: البرلمان و ما وراءه في المغرب تحديد الثقة من خلال بحث جذور نقصها .*المعهد المغربي لتحليل السياسات* .

-جلال الدين, ب. ر .(2018) .احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الغجمالي في الدول العربية .*صندوق النقد العربي* .أبوظبي.

-صغيري, س. ع., غزازي, ع &., بولصنام, م .(2021) .أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوربا وآسيا الوسطى خلال الفترة1996-2018باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل .ARDL Panel) *مجلة دراسات العدد الاقتصادي*.404-387 ,(1)2 ,

-عريف, ع. ا .(2019) .واقع الاشتمال المالي في الدول العربية مع الاشارة لحالة الجزائر .*مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية*.198 ,(4)6 ,

-عماني, س., حمدوش, ل. و &., كيحلي, و .(2020) .استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية . *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*.(2)9 ,

-مجموعة البنك الدولي ,2018) .أكتوبر .(المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا(.Éd ,2-1367-4648-9781 .1 .D) .

ملاحق:

الشكل رقم 4: نتائج تقدير pmg–Panel ARDL

Dependent Variable: DLOG(FEI)
Method: ARDL
Date: 02/01/22 Time: 23:22
Sample: 2005 2019
Included observations: 44
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDPC ITRN BRCS EDUC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
		Long Run Equation		
GDPC	-0.159785	0.024003	-6.656906	0.0000
ITRN	-0.055709	0.017086	-3.260438	0.0032
BRCS	0.083364	0.021153	3.941070	0.0006
EDUC	-0.030331	0.007356	-4.123475	0.0004
		Short Run Equation		
COINTEQ01	-0.526122	0.282356	-1.863326	0.0742
D(GDPC)	0.041990	0.020805	2.018249	0.0544
D(ITRN)	0.015226	0.007845	1.940914	0.0636
D(BRCS)	0.075108	0.072588	1.034725	0.3107
D(EDUC)	-0.141906	0.293733	-0.483111	0.6332
C	1.836759	0.957197	1.918894	0.0665

Root MSE	0.037023	Mean dependent var	0.103933
S.D. dependent var	0.125646	S.E. of regression	0.050764
Akaike info criterion	-2.621023	Sum squared resid	0.064423
Schwarz criterion	-1.754997	Log likelihood	83.59404
Hannan-Quinn criter.	-2.295132		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12